

Distr.: General  
16 January 2003  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون  
البند ٧٨ من جدول الأعمال  
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام  
من جميع نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام  
تقرير الأمين العام\*

موجز

في تقريرها الصادر بتاريخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢، (A/56/863، الفقرة ١٥٥)، طلبت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير، يشمل التوصيات التي لم تُطلب بشأنها تقارير محددة. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

\* تأخر صدور هذا التقرير حتى يتسنى تزويد الدول الأعضاء بأحدث معلومات ممكنة عن حالة تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	..... مقدمة - أولا
٤	٦-٥	..... المبادئ التوجيهية والتعاريف وتنفيذ الولايات - ثانيا
٤	٦٧-٧	..... تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام - ثالثا
٦	١٠-٩	..... التعاون مع البلدان المساهمة بقوات - ألف
٧	١٣-١١	..... التنظيم - باء
٧	١٥-١٤	..... التوظيف في إدارة عمليات حفظ السلام - جيم
٨	٢٢-١٦	..... أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتخطيط البعثات - دال
		..... وضع استراتيجيات شاملة وتنفيذها لمعالجة التحديات التي تواجهها
١١	٢٨-٢٣	..... عمليات حفظ السلام المعقدة - هاء
١٤	٥١-٢٩	..... النشر السريع - واو
٢١	٥٩-٥٢	..... التدريب - زاي
٢٤	٦٤-٦٠	..... مسائل الانضباط - حاء
٢٥	٦٧-٦٥	..... الإعلام - طاء
٢٦	٧٧-٦٨	..... السلامة والأمن - رابعا
٣٠	٧٨	..... الأعمال المتعلقة بالألغام - خامسا
		..... التعاون الإقليمي، بما في ذلك تعزيز القدرات الإقليمية على حفظ السلام، وخاصة
٣٠	٨٤-٧٩	..... في أفريقيا - سادسا
٣٢	٨٩-٨٥	..... المسائل المالية ومسائل الميزانية - سابعا
٣٤	٩٢-٩٠	..... ملاحظات - ثامنا

## أولا - مقدمة

١ - في عام ٢٠٠٢، حدثت تطورات هامة وإيجابية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي كوسوفو، تم أخيرا إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في آذار/مارس، وأجريت الانتخابات البلدية الثانية في تشرين الأول/أكتوبر. وفي نيسان/أبريل، أعلنت لجنة الحدود المشتركة بين إثيوبيا وإريتريا قرارها بشأن ترسيم تلك الحدود. وقد جاء هذا القرار في أعقاب نجاح بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في إنجاز ولايتها المتمثلة في إنشاء ورصد المنطقة الأمنية المؤقتة بين البلدين. وبعد شهر من ذلك التاريخ، ولدت تيمور ليشتي، وكان ذلك ثمرة إنجاز ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وتحولا سلسا لهذه الأخيرة بحيث أصبحت بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور ليشتي. أما الانتخابات التي أجريت في سيراليون في أيار/مايو بدعم كبير من بعثة الأمم المتحدة هناك فكانت خطوة هامة تحطوها عملية السلام تلك إلى الأمام. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استهلّت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون خطة تصفيتهما التدريجية. وأتمت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا ولايتها في شبه جزيرة بريفلاكا يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وفي ٣١ من الشهر نفسه، اختتمت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ولايتها في ذلك البلد. وعلى امتداد السنة، تمكنت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من التغلب على تحديات كبيرة واجهتها في إتمام المرحلة الثانية وبدء المرحلة الثالثة من عمليتهما.

٢ - وشهدت السنة الماضية أيضا زيادة بلورة أدوار إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، على النحو المبين في تقريرني عن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات (A/57/387). وقد تجسّد ذلك في اضطلاع إدارة عمليات حفظ السلام بمسؤوليات الإدارة الرائدة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في أنغولا في تموز/يوليه وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر؛ وهما بعثتان قدمت لهما الإدارة قدرا هاما من الدعم منذ إنشائهما. وقد حققت كل منهما تقدما كبيرا خلال عام ٢٠٠٢. وفي حزيران/يونيه، تولت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمانة العامة مسؤولية برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان، فأنعشته ووسعت نطاقه ليصبح عملية ناجحة للغاية تستخدم ٧ ٠٠٠ موظف وطني. وفي حزيران/يونيه أيضا عُقد اجتماع للجمعية الوطنية (لويه جركه)، ما كان ليتسنى بدون الجهود الكبيرة التي بذلها موظفو البعثة، بقيادة إدارة الشؤون السياسية. وحققت الجهود المكثفة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة في أنغولا نتائجها المرجوة عندما اختتمت اللجنة المشتركة المعنية بعملية السلام الأنغولية أعمالها بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر.

- ٣ - وتحقق تقدم كبير على مستوى أعم في تعزيز نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية بالنسبة للأفراد العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة المدنية والمشتريات وإدارة مخزونات النشر الاستراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي، إيطاليا.
- ٤ - وتسعى تحقيق كثير من الإنجازات المذكورة آنفا بفضل الموارد الإضافية المأذون بها لإدارة عمليات حفظ السلام وعمليات التوظيف الخاصة بالإدارة والتي أنجز الجزء الأكبر منها.

## ثانياً - المبادئ التوجيهية والتعاريف وتنفيذ الولايات

- ٥ - في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، كان ثمة ١٥ من عمليات الأمم المتحدة العاملة لحفظ السلام وعمليات السلام المتصلة بها، تضم في المجموع ٣٢ ٥٠٠ جندي و ١ ٨٠٠ مراقب عسكري و ٥ ٣٠٠ من ضباط الشرطة المدنية، إضافة إلى ٣ ٦٧٢ موظفا دوليا و ٧ ٣٩٥ من الموظفين المدنيين المحليين.
- ٦ - ولهذه العمليات الخمس عشرة والموظفين المنشورين ضمنها مجموعة متنوعة من المهام الصادر بها تكليف تتراوح من المراقبة التقليدية لاتفاقات وقف إطلاق النار إلى التحدي المعقد والجسيم المتمثل في إدارة الأقاليم بالكامل. وقد أبرزت السنة الماضية، مرة أخرى، أن حفظ السلام يظل أداة على قدر كبير من المرونة والحيوية، قادرة على التصدي للأخطار الجديدة والناشئة التي تواجه صون السلام والأمن الدوليين. والاختتام الناجح في عام ٢٠٠٢ لثلاث عمليات مختلفة جدا، هي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، يدل أيضا على أن نشاط حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة يمكن أن ينجح عندما تكون الأطراف ملتزمة بالسلام وتوافق على نشر العملية، وعندما توفر الدول الأعضاء للعمليات الولايات والأهداف المناسبة والأفراد العسكريين ذوي التدريب الجيد والمعدات المناسبة، والقدرات في مجال الشرطة المدنية، والدعم السياسي، والتمويل المأمون، وعندما تتاح للأمانة العامة الموارد التي تحتاجها لكي تخطط للعمليات وتنشرها وتديرها بفعالية، وعندما يضطلع جميع الأفراد العسكريين والمدنيين وجميع ضباط الشرطة المدنية المعنيين في المقرر وفي الميدان بواجباتهم على نحو محايد وبأعلى درجة من الاتقان والنزاهة والكفاءة.

## ثالثاً - تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام

- ٧ - تبقى اللجنة الخاصة بجميع شروط النجاح الأساسية هذه قيد نظرها الفعلي، ولكنها أولت في السنوات القليلة الماضية اهتماما خاصا لتعزيز الجوانب التنفيذية والتقنية للدعم الذي

يقدمه المقر لحفظ السلام. وهذا النقاش زادته زحما توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر A/55/305-S/2000/809)، التي انطلقت من توصيات سابقة قدمتها اللجنة الخاصة. ومهد ذلك السبيل لتقييم خارجي للتنظيم وإجراء أشمل استعراض على الإطلاق لأعمال جميع أقسام الأمانة العامة المشاركة في دعم عمليات حفظ السلام وللعلاقات التي تربط بين تلك الأقسام. ونتيجة لذلك توصلت الجمعية العامة إلى توافق في الآراء بشأن المهام والأولويات الرئيسية لإدارة عمليات حفظ السلام وهيكل هذه الإدارة، ووافقت على زيادة موارد الإدارة من الموظفين بزهاء ٥٠ في المائة. وبالتالي فإن هذه المرحلة من النقاش بشأن تنفيذ توصيات الفريق وتعقيبات اللجنة الخاصة عليها ينبغي اعتبارها قد اكتملت.

٨ - وفيما بعد تحقق تقدم كبير في تنفيذ توصيات اللجنة بشأن عمليتي التنظيم الداخلي والتوظيف في إدارة حفظ السلام، على النحو الوارد في الفرعين ألف وباء أدناه. وستظل الدول الأعضاء مهتمة بالتقدم المحرز في هذين المجالين، كما سيستمر التشاور معها في هذا الشأن، ولكن ثمة حاجة ملحة بنفس القدر إلى تكثيف الحوار، ولا سيما داخل اللجنة الخاصة، بشأن عدد من المجالات الأخرى التي لها أهمية حاسمة في تعزيز قدرات الأمم المتحدة على حفظ السلام. واعتبارا للمواضيع التي تناولتها المناقشة العامة التي أجزتها اللجنة الرابعة للجمعية العامة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وللتعقيبات التي أبدتها الدول الأعضاء آنذاك على ملاحظات وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، تُقترح المسائل التالية بغرض أن توليها الدول الأعضاء اهتماما خاصا في عام ٢٠٠٣ (على أن يكون مفهوما أن ترتيبها ليس بحسب الأولوية):

(أ) إدراج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في التخطيط التنفيذي والتنسيق المعزز في كل من المقر والميدان (انظر الفرع جيم)؛

(ب) وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمجابهة التحديات المتكررة التي تواجهها عمليات حفظ السلام المعقدة، بما في ذلك في المجالات المترابطة التالية: '١' إصلاح قطاع الأمن؛ '٢' نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ '٣' سيادة القانون؛ '٤' تعميم مراعاة حقوق الإنسان وحماية الطفل والمنظور الجنساني في هذه الأنشطة وفي جميع أنشطة حفظ السلام الأخرى (انظر الفرع دال)؛

(ج) تحقيق الهدف المنشود من الجهود الجارية لتعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الانتشار السريع والفعال؛ وتحديد الاحتياجات من الموظفين (العسكريين

والمدينين وأفراد الشرطة المدنية) والعتاد، والاحتياجات المالية؛ واستحداث نظم وقدرات لكفالة توافر هذه الاحتياجات عند الضرورة (انظر الفرع هاء)؛

(د) تعزيز فعالية التدريب المقدم للأفراد العسكريين والمدينين وأفراد الشرطة المدنية (انظر الفرع واو)؛

(هـ) تحديد سبل التقليل من مشاكل الانضباط إلى أدنى حد (انظر الفرع زاي)؛

(و) تعزيز قدرات حفظ السلام الإقليمية، ولا سيما في أفريقيا، لتكملة جهود الأمم المتحدة (انظر الفرع السادس).

## ألف - التعاون مع البلدان المساهمة بقوات

٩ - إن التقدم في أي واحد من المجالات المشار إليها أعلاه يتطلب مناقشات مكثفة ومتواصلة بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وكذلك بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات حالياً والبلدان المساهمة المحتملة. وبصورة أعم فإن التعاون، في هذا السياق، سيظل أولوية عليا بالنسبة للأمانة العامة في عام ٢٠٠٣.

١٠ - وعلى نحو ما أكدته اللجنة الخاصة في تقريرها الأخير (A/56/863)، الفقرات ٥٧-٥٩)، واصلت الأمانة العامة تقديم إحاطات شاملة إلى البلدان المساهمة بقوات، وبذلت جهوداً خاصة لتقديم التقارير في الوقت المناسب. وإضافة إلى توفير إحاطات متصلة ببعثات معينة، عقدت الأمانة العامة مجموعة متنوعة من حلقات العمل بشأن مسائل محددة، إما لاستطلاع آراء الدول الأعضاء و/أو لتزويدها بالمعلومات. فقد عقدت على سبيل المثال، حلقات عمل لجميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة لتقديم عرض عام بشأن المنهجية والإجراءات المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات، شارك فيها حتى الآن ما مجموعه ٧٥ ممثلاً من ٥١ بلداً. وتعتزم الأمانة العامة عقد حلقات العمل هذه على أساس منتظم في ضوء التعقيبات الإيجابية على هذه المبادرة. وفضلاً عن ذلك، سترتب إدارة عمليات حفظ السلام لتنظيم دورة للمستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة المدنية التابعين للبلدان المساهمة بقوات والموجودين في نيويورك، و/أو لموظفي البعثات الدائمة لتلك الدول المسؤولين عن قضايا حفظ السلام. والمهدف من هذه الدورة هو زيادة التعاون وتبادل المعلومات بين الإدارة والدول الأعضاء.

## باء - التنظيم

١١ - في تقريرها الأخير (انظر A/56/863، الفقرة ٦٢) أعادت اللجنة الخاصة تأكيد الأهمية الكبيرة التي توليها لتعزيز التنظيم في إدارة عمليات حفظ السلام. وقد اعتبرت الإدارة إصلاح شؤون التنظيم أولوية على امتداد السنة الماضية وأحرزت في هذه المرحلة الأولية تقدماً هاماً إلى حد ما، ولكن لا يزال ثمة قدر كبير من العمل يجب الاضطلاع به في هذه السنة. وطيلة العقد الماضي، كانت الإدارة مضطرة إلى اتباع ثقافة تركيز بقدر كبير على إدارة الأزمات. والأزمات اليومية ستظل تنشأ، ولكن بالنظر إلى طبيعة حفظ السلام الخاصة، فإن توافر عدد إضافي من الموظفين سيجعل من الممكن إيلاء مزيد من الاهتمام لمسائل التنظيم والمسائل الشاملة الأطول أجلاً. وبطبيعة الحال، تمر الإدارة حالياً بفترة تكيف.

١٢ - وعلى امتداد السنة الماضية، ركزت إدارة عمليات حفظ السلام جهودها على محاولة إرساء أساس تنظيمي متين. فقد استنبط مسؤولوها الإداريون استراتيجية تنظيم تتفق مع الأهداف البرنامجية للإدارة، المبينة في الخطة المتوسطة الأجل. ووضع كل مكتب وشعبة خطة أعمال داعمة يجري استعراضها دورياً لقياس التقدم في تحقيق الأهداف. وأحرز تقدم ملموس في إعادة توجيه عملية تطبيق نظام تقييم الأداء بوصفه أداة للتنظيم. وعُقدت في المقر دورات تدريبية على "إدارة الأشخاص" وذلك لفائدة المديرين في المقر وفي الميدان، إلى جانب حلقات دراسية بشأن القيادة لفائدة رؤساء البعثات وكبار موظفي التنظيم التابعين للإدارة والعمالين في المقر. واستهلت الإدارة أيضاً برنامجاً للتعريف يشمل كل أقسامها قصد توجيه السريع للعدد الكبير من الموظفين الجدد.

١٣ - والخطوات اللاحقة هي القيام، في عام ٢٠٠٣، بإشراك جميع موظفي الإدارة، الجدد والقدماء على السواء، إشراكاً تاماً في عملية إصلاح التنظيم وفي تنفيذ الخطط التي تم وضعها وفي تحديد الأولويات الصحيحة استجابة لاحتياجات العمليات ذاتها. وبطبيعة الحال، يجب أن تقاس فعالية إصلاح التنظيم في المقر بمدى تحسن الدعم المقدم للميدان.

## جيم - التوظيف في إدارة عمليات حفظ السلام

١٤ - يتمثل أحد العناصر الأساسية لعملية إصلاح التنظيم الجارية في استخدام موظفين على أعلى قدر ممكن من الكفاءة، ولا سيما ملء الشواغر الرئيسية في المستويات العليا. وفي هذا الصدد، بذلت جهود مضيئة للقيام بعملية توظيف شفافة ودقيقة بالنسبة للوظائف الإضافية المأذون بها للإدارة. وفي إطار هذا النهج تضاعفت الجهود لكي تجري العملية بالسرعة المرجوة، مع كفالة أن يكون معظم الموظفين المعيّنين قد عملوا على امتداد السنة

السابقة في إحدى عمليات حفظ السلام. ومواصلة استيعاب موظفين من الميدان أمر هام جدا في المحافظة على منظمة فعالة ذات توجه ميداني.

١٥ - وقد أبرزت اللجنة الخاصة أهمية زيادة تمثيل البلدان المساهمة بقوات والبلدان غير الممثلة أو الناقصة التمثيل داخل إدارة عمليات حفظ السلام مع المحافظة في الوقت ذاته على أعلى معايير الفعالية والكفاءة والتزاهة، وفقا للمادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يسر الأمانة العامة أن توجه اهتمام اللجنة الخاصة إلى استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في تقريره عن مراجعة سياسات وإجراءات تعيين الموظفين في الإدارة (A/57/224)، حيث خلص إلى أن التعيين خلال عام ٢٠٠١ كان عموما منصفًا ومتوازنًا. وخلال عام ٢٠٠٢، تم اختيار ١٣ مرشحًا من البلدان غير الممثلة أو الناقصة التمثيل لملء الشواغر التي هي قيد الاستعراض.

## دال - أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتخطيط البعثات

### ١ - أفضل الممارسات والدروس المستفادة

١٦ - ما برحت اللجنة الخاصة تشدد على أهمية إيلاء الدروس المستفادة مزيدًا من الاعتبار عند تخطيط العمليات الجديدة. وفضلا عن ذلك فقد أكدت تعزيز وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام وشجعته على الاضطلاع بدور نشط في وضع المبادئ التوجيهية العامة والإجراءات وأفضل الممارسات التي يمكن استخدامها في العمليات الحالية والمقبلة، وشددت على أهمية التشاور مع الدول الأعضاء بشأن هذه الأمور والمبادرات المتصلة بها (انظر A/56/836، الفقرات ٦٣-٦٩).

١٧ - وشارفت عملية تعيين موظفين إضافيين للوحدة على الانتهاء. ويُتوخى أن تؤدي هذه الوحدة المعززة في عام ٢٠٠٣ دورًا أكثر أهمية من الدور الذي أدته حتى الآن في إدارة عمليات حفظ السلام. ويشدد التوظيف في جميع وظائف الوحدة على قيمة الخبرة الميدانية المكتسبة والقدرة على البحث والتحليل، فضلا عن الخلفية المتنوعة بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام. وفي عام ٢٠٠٣، يُنتظر أن تبدأ الوحدة العمل بوصفها مركزًا قياديًا داخل الإدارة في مجال البحث في مسائل عمليات حفظ السلام وتقييمها ووضع إجراءات وممارسات متطورة استنادًا إلى هذه الدراسات. وانسجامًا مع دورها هذا، ستقوم الوحدة بتوسيع نطاق اتصالاتها بالمعاهد الأكاديمية والبحثية الوطنية. ويُرجى من الدول الأعضاء تشجيع مراكزها الوطنية للبحوث في مجال حفظ السلام على مشاركة الوحدة في هذا الجهد المشترك لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فالوحدة تتوخى إقامة علاقة عمل متينة

وشفافة مع الدول الأعضاء وهي ستشكل المدخل الذي تمر عبره العديد من المسائل الأخرى ذات الصلة بعمل اللجنة الخاصة إلى داخل الإدارة.

١٨ - ويُنتظر أيضا أن تمكن الموارد الإضافية الوحدة من تحقيق عدد من المشاريع التي شرع بها مؤخرا، وإشراك الدول الأعضاء فيها. وهذه المشاريع تشمل ما يلي:

(أ) منهجية استخلاص الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، والإفادة في ذلك من الدراسة الجارية داخل الإدارة لتجارب الأمم المتحدة في حفظ السلام في سيراليون؛

(ب) تقييم الدروس المستفادة من تجارب بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في مجال الانتشار السريع والجوانب الأخرى للبعثة؛

(ج) الدروس المستفادة من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، لا سيما فيما يتعلق بخطة تنفيذ ولايتها لإصلاح الشرطة المحلية وإعادة هيكلتها؛

(د) الدروس المستفادة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما فيما يتعلق بمستوى التخطيط والتنسيق الداخلي للبعثة؛

(هـ) إنشاء شبكة ميدانية للدروس المستفادة للتمكين من استيعاب الدروس المستفادة والممارسات الجيدة وتبادلها فيما بين البعثات بشكل مستمر؛

(و) وضع اللمسات الأخيرة على دليل عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، المتوقع حاليا صدوره في أواسط عام ٢٠٠٣.

١٩ - وتكرر الأمانة العامة مناشدتها توفير موارد ملائمة للوحدة تتيح لها مجال الاضطلاع بمسؤولياتها بوصفها مركز تنسيق داخل إدارة عمليات حفظ السلام لتعميم مراعاة المسائل الجنسانية في أنشطة حفظ السلام.

## ٢ - تخطيط البعثات

٢٠ - كما أُفيد في تقرير اللجنة الخاصة لعام ٢٠٠٢ (انظر A/56/732، الفقرة ١٩)، فإن الأمين العام أنشأ فرقة عمل متكاملة للبعثة للقيام بتخطيط بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي استُهلّت في آذار/مارس ٢٠٠٢. وبذلك، نفذت توصيات اللجنة الخاصة والفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام كالتالي:

(أ) أحضر الممثل الخاص للأمين العام قبل القيام رسميا بإنشاء البعثة وقد شارك في عملية التخطيط؛

(ب) تم تكوين فرقة عمل متكاملة لتلك البعثة عن طريق الاستعانة بممثلين من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة؛

(ج) أُجري تقييم صريح أثناء مراحل التخطيط الأولى بشأن جدوى بعض المهام، وتبعاً لذلك قامت الأمانة العامة والممثل الخاص بتقديم المشورة الصريحة إلى مجلس الأمن بهذا الشأن؛

(د) صممت البعثة لتعتمد على قدرات الأمم المتحدة الراهنة في البلد ولتستفيد منها إلى أقصى حد ممكن؛

(هـ) صممت البعثة لكي تدعم وتعزز تطوير وترسيخ القدرات الوطنية إلى أقصى حد ممكن.

٢١ - وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان كانت عملية السلام الرئيسية الجديدة الوحيدة التي أنشئت في عام ٢٠٠٢، فقد بُذلت جهود لتطبيق توصيات اللجنة الخاصة والفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام على التخطيط الطارئ لعمليات محتملة جديدة وعلى التخطيط المفصل المتصل بإعادة تشكيل البعثات الراهنة. والتخطيط الفعال المسبق الذي قامت به البعثة مع المقر هو الذي جعل الانتقال السلس من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي أمراً ممكناً. وقد بدأت الآن عملية الإنهاء المخطط لها لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بعد إجراء مشاورات وثيقة بين المقر والميدان. وشغل انتقال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة حيزاً كبيراً من وقت إدارة عمليات حفظ السلام واهتمامها في السنة الماضية. كما أن تصفية بعثتين (هما بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك) ونقل المهام الشرطية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي كان مخططاً لهما أيضاً قبل إجرائهما بوقت طويل، وهما يسيران على نحو سلس.

٢٢ - وستقيم الأمانة العامة في عام ٢٠٠٣ أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أنشطة التخطيط الأخيرة هذه، من أجل تقرير المجالات التي يمكن أو يتعذر تطبيقها فيها بالنسبة للعمليات المحتملة للمستقبل. وبهذا الهدف، قام فريق عامل داخل إدارة عمليات حفظ السلام بإنجاز تخطيط أولي لعملية التخطيط الكاملة، وهو يدرس حالياً مواطني القوة أو الضعف في كل مرحلة من مراحل العملية. وينسجم ذلك انسجاماً كاملاً مع تشديد اللجنة الخاصة على ضمان أن تكون للدروس المستفادة وأفضل الممارسات موقع أبرز في تخطيط عمليات جديدة وإعادة تشكيل العمليات الراهنة.

## هاء - وضع استراتيجيات شاملة وتنفيذها لمواجهة التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام المعقدة

٢٣ - تشير تجارب العمليات المعقدة التي أنشئت في العقد الماضي إلى ضرورة إجراء مزيد من البحث والتحليل والتفكير العاجل وتسجيل الدروس المستفادة في المجالات المترابطة التالية: إصلاح القطاع الأمني؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتعزيز سيادة القانون في بيئات ما بعد انتهاء الصراع. وعلى الرغم من أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد لا تكون مسؤولة عن أي واحد من جوانب الجهود المبذولة في هذه المجالات أو عن جميعها، إلا أنه من المحتمل أن يبقى التفاعل بين هذه العمليات وغيرها من الجهات الفاعلة في هذه المهام قائما. وبالتالي، فالمطلوب هو وضوح في المفهوم بشأن ما تستتبعه هذه المهام، والروابط فيما بينها، وإجراء تقييم صريح للخبرة الفنية المتوافرة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها للاضطلاع بها، وذلك بغية تأمين تماسك العمليات على أرض الواقع. وأشار إلى أن تحقيق هذا الوضوح، والتوصل إلى فهم مشترك لما ينبغي عمله، والوصول إلى رؤية مشتركة لأهمية هذه المسائل بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل يجب معالجتها بوصفها من المسائل ذات الأولوية في عام ٢٠٠٣.

### ١ - إصلاح القطاع الأمني

٢٤ - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تشترك عموما في إصلاح الهياكل الأمنية الخارجية. وكانت الدول الأعضاء تدعم عادة هذه الجهود عن طريق المساعدة الثنائية المباشرة. لكنّ تكوين القوى العسكرية الوطنية المنشأة حديثا، بُعيد الحرب، إنما هو في العمق ممارسة سياسية تنطوي على توازن عرقي وديني وإقليمي. وتحويلها إلى منظمة فنية قابلة للإدارة، مسؤولة وخاضعة للمساءلة في وقت السلم يرتبط ارتباطا وثيقا بإشاعة الحكم الرشيد والسلام المستدام. ويجب التعامل مع هذا الجهد بأكمله من منظور سياسي وإنمائي واقتصادي. وفي الحالة التي تُحوّل فيها عمليات الأمم المتحدة المقبلة مهمة دعم بعض جوانب إصلاح الهياكل الأمنية الخارجية، كما هي الحال في الوقت الحاضر في أفغانستان، فإنها تحتاج إلى أن تكون قادرة على دعوة الدول الأعضاء إلى أن توفر لها الخبرة الفنية ذات الصلة في هذه المجالات.

## ٢ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٥ - اكتسبت الأمم المتحدة عدداً من الدروس الأساسية بشأن ما يحتاجه نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك استناداً إلى تجربة عدد من البعثات في العقد الماضي. ويحسن تكرار الدروس التالية:

(أ) في المقام الأول، يجب النظر إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أنها ممارسة سياسية. فبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يمكنها أن تبدأ وأن تتقدم دون توافر الإرادة السياسية والثقة المتبادلة لدى أطراف النزاع - وهي أمور تكون عادة غير متوافرة أثناء المراحل الأولى لعملية السلام؛

(ب) الأمل هو أنه ينبغي تخطيط كل خطوة من خطوات عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منذ البدء وأن تُدرج في صلب اتفاقات السلام. ووجود خطة سياسية واضحة من شأنه أن يساعد على بناء الثقة بين الأطراف؛

(ج) لا يمكن لأي منظمة أن تكون مسؤولة بمفردها عن جميع جوانب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نظراً لوجوب معالجته من منظور سياسي وعسكري وإنساني وإثمائي واجتماعي - اقتصادي ويتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية؛

(د) يتطلب نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وجود هيكل إداري قوي لتخطيط العملية وتنفيذها والإشراف عليها، ويرجع ذلك خصوصاً إلى عدد الجهات الفاعلة الوطنية والدولية التي لا بد من اشتراكها فيها؛

(هـ) تأمين التمويل هو عنصر حاسم، كما تُقر بذلك اللجنة الخاصة. والتمويل مطلوب للإبقاء على مواقع التخزين، ودعم المقاتلين السابقين وأسْرهم أثناء العملية، ونقلهم، وتوفير النقد وغيره من المجموعات المحفزة للتشجيع على نزع السلاح والتسريح. ويجب توفير التمويل لكامل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والمحزن هو أنه ما زال صعباً العثور على دعم كافٍ ومتسق من المانحين لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا سيما في مرحلة إعادة الإدماج؛

(و) يجب إيجاد سبل عمالة بديلة صالحة للجنود المسرحين منذ البداية. فقد أظهرت التجربة الأخيرة في أفغانستان وسواها من الأمكنة أن الاشتراك في عمليات الأعمال المتعلقة بالألغام، مثلاً، يمكن أن يكون نشاطاً ممتازاً للجنود المسرحين. وتوفّر جهود التعمير التي تبذل بعد انتهاء الصراع والتي تعتمد على الكثافة في اليد العاملة سبيلاً محتملاً آخر

لعمالة الجنود المسرحين. وينبغي إيلاء عناية أكبر لتخطيط وتنفيذ مشاريع التعمير مع إبقاء هذا الهدف المحدد ماثلاً في الذهن؛

(ز) يجب إعطاء الأولوية للعناية بالاحتياجات الخاصة بالأطفال والنساء الجنود. فالأطفال الذين هم من المقاتلين السابقين، مثلاً، يحتاجون إلى خدمات خاصة لمساعدتهم على استعادة عافيتهم النفسية - الاجتماعية وإعادة اندماجهم. فالخطط يجب أن تشملهم، والموظفون من ذوي الخبرة الفنية الخاصة في هذا المجال يجب أن يكونوا متوافرين منذ البداية؛

(ح) مطلوب حملة إعلامية لإعطاء المقاتلين السابقين معلومات بشأن حقوقهم وللتخفيف من شكوكهم بشأن كيفية القيام بهذه العملية.

٢٦ - وأخيراً، وربما كان هذا هو الأهم، يجب التأكيد للمقاتلين السابقين على أن أمنهم لن يكون معرضاً للخطر من جماعات مسلحة أخرى (قوات مسلحة، أو شرطة، أو قوات غير نظامية) حالما يتم نزع سلاحهم. وهذا يتطلب قيام الثقة في الهياكل الأمنية الخارجية والداخلية الناشئة. ولذلك يقتضي توسيع نطاق معالجة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لفهم الروابط القائمة مع إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون فهما أفضل وتركيز الاهتمام عليها. ومع الموافقة على موارد جديدة لقدرة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام ستعطي الأولوية في عام ٢٠٠٣ لتسجيل أفضل الممارسات في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، معتمدة في ذلك على الدراسات السابقة في هذا المجال، بما فيها الأحكام والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أصدرتها الوحدة في عام ١٩٩٩.

### ٣ - سيادة القانون

٢٧ - ما انفكت إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام تخضع على امتداد العقد الماضي وبدرجات مختلفة للإصلاح ويجري تعزيز هياكلها الأمنية الداخلية، لا سيما في مجال الشرطة المدنية. بيد أن مجال الشرطة ليس سوى جزء من الحل المتمثل في تعزيز القدرات المحلية في مجال سيادة القانون. وسلّمت اللجنة في تقريرها السابق بالدور التكميلي الذي يقوم به الخبراء القضائيون (المدعون العامون والقضاة وموظفو السجون) في بعثات الأمم المتحدة عند الاقتضاء وحسب احتياج ولاية كل بعثة. (الفقرة ١٠٢ من الوثيقة A/56/863). وهذه المسألة هامة بوجه خاص نظراً لأن الشرطة المدنية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام غالباً ما ينشر أفرادها في المناطق التي ضعفت فيها ليس فقط قدرات الشرطة المحلية، بل وكذلك قدرات المؤسسات المحلية القضائية والجنائية، أو أنها توقفت عن العمل. وفي حين يبدو أن الدول الأعضاء اعترفت دون استثناء بالحاجة إلى توشيح نهج شامل على هذه الجبهة،

فإن هناك حواراً متواصلاً بشأن الدور المحدد الذي ينبغي أن تقوم به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذا المجال وعن أفضل كيفية يمكن أن تنسق بها هذه الإدارة عملها مع بقية شركاء الأمم المتحدة ذوي الخبرة في هذا المجال. وبطبيعة الحال فإن دور إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام يعتمد على ولاية كل عملية من عمليات حفظ السلام، كما أنه يختلف بحسب الظروف السائدة في كل حالة على حدة.

٢٨ - وفي هذا السياق، أيدت اللجنة الخاصة مقترح الأمانة العامة الداعي إلى إنشاء قدرة صغيرة وجديدة داخل شعبة الشرطة المدنية لإسداء المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالقانون الجنائي والمسائل القضائية والجنائية ذات الصلة بالتنفيذ الفعال لأنشطة الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام. وحتى تستفيد الوحدة الصغيرة من الخبرة على مستوى المنظومة، تم في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إنشاء فرقة عمل لوضع استراتيجيات شاملة لسيادة القانون لغرض عمليات السلام، خاضعة لسلطة اللجنة التنفيذية للسلام والأمن، وتشمل ممثلين من ١١ من الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. وقامت فرقة العمل بإعداد تقرير مفصّل حددت فيه: (أ) الخبرة المتصلة بسيادة القانون في إدارات ووكالات الأمم المتحدة والتي يمكن إتاحتها لمساعدة إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام والبعثات الميدانية؛ (ب) المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تكون قادرة على توفير مثل هذه الخبرة عند الضرورة؛ (ج) الترتيبات المحتملة الخاصة بشركاء الأمم المتحدة (والكيانات الخارجية حسب الاقتضاء) لتوفير مثل هذا الدعم؛ (د) المبادئ التوجيهية والأدلة والكتيبات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة بسيادة القانون التي أعدتها منظومة الأمم المتحدة. ووزع التقرير على جميع أعضاء الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وترجو الأمانة العامة أن تسنح الفرصة لإجراء المزيد من المناقشات مع الدول الأعضاء بشأن مقترحات فرقة العمل. وأكدت فرقة العمل، عند تقديمها هذه المقترحات، على ضرورة تشاور الأمم المتحدة بصورة أوثق مع الجهات الفاعلة المحلية في البلد المعني - وإشراكها بصورة فعالة - في تصميم وتنفيذ المبادرات المتعلقة بسيادة القانون في عمليات السلام، وذلك حتى لا تفرض عليها استراتيجية تتعلق بسيادة القانون.

## واو - النشر السريع

٢٩ - أكدت اللجنة الخاصة منذ وقت طويل ضرورة قيام الأمم المتحدة بتعزيز قدراتها على نشر عمليات حفظ السلام بسرعة أكبر. ورحبت بناء على ذلك باقتراح الفريق الرامي إلى العمل من أجل التوصل إلى نشر العمليات نشرًا كاملاً في غضون فترة تتراوح بين ثلاثين وتسعين يوماً من اتخاذ القرار القاضي بإنشائها، إذا سمحت بذلك الظروف في الميدان.

٣٠ - وإذا دعت الحاجة إلى إنشاء عملية جديدة في عام ٢٠٠٣، ستكون الأمانة العامة قادرة على نشرها بسرعة تفوق سرعة النشر في الماضي وذلك بفضل تعزيز قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد واستخدام الترتيبات الاحتياطية الجديدة الخاصة بموظفي الدعم المدنيين، (على النحو المبين في الجزأين الفرعيين ٣ و ٤ أدناه). وتظل إمكانية التقيد بالفترة المتراوحة بين ٣٠ و ٩٠ يوماً أمراً غير مؤكد لأسباب مختلفة. فأولا ستتباطأ السرعة التي يمكن بها إنشاء بعثة جديدة إذا كان لا بد من إنشاء بعثة أخرى في الوقت نفسه، أو تليها بسرعة. وثانياً فإن الترتيبات الاحتياطية المتعلقة بالموظفين المدنيين متطورة أكثر في مجالات الدعم مما هي في المجالات الفنية حيث يكون من الصعب غالباً إدراج أفراد من بلد أو منطقة ذات خبرة محددة. وثالثاً، والأهم من ذلك هو أن إرادة الدول الأعضاء السياسية لنشر أفراد قوات وشرطة متدربين تدريباً جيداً ومزودين بمعدات جيدة في ظرف زمني محدد يشكل عاملاً حاسماً لكفالة سرعة النشر. وبإستطاعة الأمانة العامة أن تتخذ عدداً من الخطوات لتيسير الجوانب التقنية للنشر، وهي تقوم بذلك فعلاً، على النحو المبين في الجزأين الفرعيين ١ و ٢ أدناه.

٣١ - ويجب أن يؤكد من جديد في هذا الصدد أن البلدان النامية يجب ألا تكون هي البلدان الوحيدة التي يتوقع أن تتحمل عبء نشر الوحدات العسكرية الفعلية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومشاركة كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عامل حيوي من وجهة النظر السياسية. وهذا أمر لازم لأسباب تنفيذية، وذلك لأن هناك احتياجات معينة لا يقدر على الوفاء بها سوى عدد محدود من البلدان.

#### ١ - الأفراد العسكريون

٣٢ - تفي الأمم المتحدة بشروط النشر السريع للعنصر العسكري في عمليات حفظ السلام بالتعاون مع الدول الأعضاء في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وقد تم تزويد الدول الأعضاء بمعلومات مكثفة بشأن هذه الترتيبات، وكانت آخرها في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ويرد أدناه بيان بعدد من التطورات التي حدثت في إطار النظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٣ - ودخل مستوى جديد للنشر السريع خاص بالوحدات الفعلية حيز التنفيذ في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ويمثل هذا المستوى محاولة لتفادي التأخيرات في النشر المرتبط بوضع الصيغة النهائية لمذكرات التفاهم المفصلة المتعلقة بالاكتفاء الذاتي والمعدات المملوكة للوحدات. وسيوفر هذا النشر بوجه خاص لمخططي النقل والتنقل التابعين للأمانة العامة

كثيراً من التفاصيل الضرورية لوضع وتنفيذ أي خطة للتنقل في الوقت المناسب. وتم وضع إطار مرجعي لمستوى النشر السريع الجديد بعد مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء، وإعلان عدد من التبرعات. وتشجع اللجنة بقوة تقديم المزيد من التبرعات.

٣٤ - وأوصى الفريق في تقريره الدول الأعضاء بأن تضع الضباط العسكريين "تحت الطلب" حتى يكونوا جاهزين للنشر في غضون فترة وجيزة لإنشاء مقر للبعثة العسكرية. وقامت الأمانة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بوضع قائمة للعنصر العسكري تحت الطلب لإنشاء مقر لبعثة جديدة. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قدمت ١٣٠ دولة عضواً عروضاً لشغل المناصب المدرجة في القائمة تحت الطلب. وتلقت الأمانة العامة ما يكفي من العروض ليشغل كل منصب من المناصب الـ ١٥٤ مرشحاً على الأقل. وذكرت غالبية الدول الأعضاء أنه من غير العملي تقديم أسماء أفراد مقدماً. لأن هذا الإجراء يطرح تحديات خاصة لا سيما في تحقيق الاتساق قبل النشر. وتواصل الأمانة العامة قبول المزيد من التعليقات والعروض، كما تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة استكمال حالة عروضها. وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي من القائمة هو تزويد أية بعثة جديدة بمقر متماسك العناصر فإنها ربما تكون مفيدة من جهة أخرى. وعلى سبيل المثال، فقد تم نشر أفراد في أنغولا استناداً إلى قوائم الأسماء الموضوعة تحت الطلب.

٣٥ - وعلى الرغم من أن الأمانة العامة تتابع الاهتمامات التي أعرب عنها عدد صغير من الدول الأعضاء، لم تُبد التزامات ثابتة لنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية فيما يتعلق بموارد التنفيذ وإمكانيات النقل الاستراتيجي المتخصصة. وأدعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى تقديم هذا الدعم الرئيسي. وحتى تكون الالتزامات فعالة ينبغي أن تشمل موظفي التدريب والصيانة، فضلاً عن قطع الغيار وأشكال الدعم الأخرى.

٣٦ - وعلى الرغم من أن عدداً من الدول الأعضاء علّق على مفهوم "مجموعة اللواء المتناسك" الذي اقترحه الفريق، فإن الأمانة العامة لم تتلق أي التزامات جديدة. وشملت الآراء تقديم الدعم إلى لواء توفّر دولة عضو واحدة كما تم إعلان تبرعات من هذا النوع لنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وفي حين قد يكون هذا الحل هو أفضل حل عسكري فني، فلا بد من موازنته بشرط التنوع الجغرافي. وستبحث الأمانة العامة سبل الاعتماد على هذه التبرعات لتحقيق هذا الهدف. ومن المشجع أن اللواء الاحتياطي العالي الاستعداد أعرب عن استعداده لتبادل الخبرة مع الدول الأعضاء وسائر المنظمات المهتمة بإنشاء مجموعة اللواء المتناسك الذي يمكن إتاحتها للأمم المتحدة بعد إشعار قصير.

٣٧ - ويتيح نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية القدرة على ربط المعدات التي توفرها دولة عضو واحدة بالأفراد الذين توفرهم دولة أخرى. وتستخدم الأمانة العامة هذه الآلية في الربط بين المستشفيات الميدانية السويدية مع الموظفين المدربين المقدمين من عدد من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية. وسيعزز ذلك مدى توفر مورد نادر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣٨ - وتجدر ملاحظة أنه تم بنجاح نشر وحدتين جويتين عسكريتين من نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية خلال عام ٢٠٠٢.

٣٩ - وبالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه، ستتابع الأمانة العامة في عام ٢٠٠٣ المسائل التالية المتعلقة بالجوانب العسكرية للنشر السريع:

(أ) تواصل الأمانة العامة السعي إلى الحصول على مزيج مناسب من القدرات، لا سيما على مستوى النشر السريع. وبالإضافة إلى النقل التنفيذي والاستراتيجي المذكور أعلاه، فإن هذه القدرات تشمل قدرات أكثر تطوراً يمكن استخدامها في ردع المجموعات المسلحة غير المنظّمة ومواجهة أخطارها التي غالباً ما تهدد بعثات السلام. وبالإضافة إلى التبرعات المقدمة إلى نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، فإن أصناف القدرات هذه غالباً ما تكون لازمة في البعثات الحالية. ولعل الدول الأعضاء التي لها قوات عسكرية متطورة جداً هي المهينة أكثر من غيرها لتقديم المساعدة؛

(ب) وستواصل الأمانة العامة السعي إلى تعزيز مستوى التماسك داخل أي قوة، لا سيما ضمن مقر العنصر العسكري الذي يشكل قوة حيوية في مرحلة بدء إنشائها. وسيشمل ذلك تحديد فرص التدريب للأفراد المدرجين على قائمة الموضوعين تحت الطلب، وتصميم خطة مفصلة لتحقيق التماسك في الفترة الفاصلة بين دعوة الأفراد ونشرهم، وبحث إمكانية التعهد بالمساهمة بمجموعات في مستوى النشر السريع. وكخطوة أولى، ستشمل العمليات التي تدعمها الأمم المتحدة في المستقبل مناصب في المقر (لا سيما أفراد يشغلون المناصب التسعة في فريق التخطيط الرئيسي) مخصصة لقائمة الأفراد الموضوعين تحت الطلب. وسيشارك أفراد من بعض الدول الأعضاء في عملية التخطيط، والدروس المستفادة، فضلاً عن العملية نفسها. ومن المقرر أن يتم أول نشاط من هذا النوع في الأرجنتين في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

## ٢ - أفراد الشرطة المدنية

٤٠ - فيما يتعلق بالنشر السريع وإجراءات انتقاء الأفراد للعمل في الشرطة المدنية، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام في وضع قائمة الأفراد المائة الموضوعين تحت الطلب، وذلك في

مؤتمر هلسنكي المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وتم تخطيط وتنفيذ العملية بأكملها عن طريق المشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء. وتُخصص قائمة أفراد الشرطة المدنية الموضوعين تحت الطلب للخبرة المتخصصة وهي بالتالي مكملة لنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية الذي يعتمد على الأفراد ذوي الاختصاصات العامة.

٤١ - وكجزء من قائمة الأفراد المائة الموضوعين تحت الطلب، قامت شعبة الشرطة المدنية بوضع مواصفات لمقرّ نموذجي للشرطة ومواصفات مناسبة للوظائف. وتتطلع الأمانة العامة إلى تلقي ترشيحات من الدول الأعضاء لشغل هذه المناصب، وتوصيات بشأن تعزيز طرق تعيين الموظفين الأقدم في إدارة الشرطة المدنية من ذوي الكفاءات الملائمة. ولكفالة نهج متكامل في ما يتعلق بقضايا سيادة القانون، تدعم الأمانة العامة اقتراح فرقة العمل الرامي إلى إدراج خبراء قضائيين وخبراء الإصلاحات ضمن نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.

٤٢ - وسوف تواصل شعبة الشرطة المدنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام عملها أيضا مع الدول الأعضاء عن كثب لضمان انعكاس الاحتياجات الحالية في مجال تدريب واختيار أفراد الشرطة المدنية في المرحلة السابقة للنشر. وكان اختبار المهارات الفنية قد أُدخل في عام ٢٠٠٢ عن طريق المقابلات عبر الهاتف وسوف يدرج ذلك لأول مرة في زيارة فريق المساعدة لاختيار أفراد الشرطة المقرر القيام بها في ربيع عام ٢٠٠٣. كما يبذل جهد كبير لكي تدرج في هذه العملية الدروس المستفادة من العمليات السابقة لنشر أفراد الشرطة المدنية.

٤٣ - وتم إحراز بعض التقدم في إدراج الخبرة الفنية لأفراد الشرطة المدنية في عملية التخطيط لعمليات حفظ السلام الجديدة والموسعة عن طريق اجتماعات التنسيق الأسبوعية التي تعقد داخل الإدارة وكذلك من خلال زيادة مشاركة الشرطة المدنية في زيارات الاستطلاع الميدانية. وستواصل الإدارة جهودها لضمان نشر خلايا التخطيط في مجال الشرطة والعناصر الأخرى ذات الصلة بسيادة القانون منذ المراحل الأولى في البعثات الجديدة إضافة إلى عناصر دعم البعثة والعناصر العسكرية من أجل تعزيز تأهب البعثة وقدرتها في المسائل المتعلقة بسيادة القانون وإقامة العلاقات الملائمة مع السلطات المحلية في مجال إنفاذ القانون والمجالين القضائي والجنائي منذ البداية. وتود الإدارة أن تشدد على الفوائد العائدة من إشراك خبراء في مسائل الشرطة المدنية في البعثات الدائمة في نيويورك.

### ٣ - القدرات المدنية

٤٤ - أعدت إدارة عمليات حفظ السلام مفاهيم تخطيط البعثات وبدئها ودعمها الموظفين المدنيين. وقامت بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية بوضع ملامح عامة لمجموعة واسعة

من وظائف الفئة الفنية ذات الأهمية الحيوية للعمليات الميدانية للإدارة. ويجري أيضا إعداد ملامح عامة لوظائف فئة الخدمات العامة والخدمة الميدانية. وتم حتى الآن إدخال نحو ٧٠ إعلانا عن الشواغر في نظام غلاكسي ويجري العمل لتطوير واختبار النماذج في قائمة غلاكسي. وواصلت الإدارة في الوقت ذاته توسيع الإعلان عن الشواغر في البعثات على موقع الأمم المتحدة على الشبكة. ووضعت الإجراءات لاختيار وتعيين كبار الموظفين في البعثات كما تم استكمال "سجل الشخصيات البارزة". ويظل وضع شبكة لمصادر التعيين من الأولويات. وعُقد اتفاق جديد مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لتبسيط واختصار عملية اختيار موظفي حقوق الإنسان العاملين في البعثات الميدانية. وأفضى الاتفاق إلى إبرام مذكرة تفاهم منقحة بين إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويجري بالمثل استكمال مذكرة تفاهم شاملة مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتسهيل الاستخدام الفعال والأمثل لتطوعي الأمم المتحدة في العمليات الميدانية. ويجري العمل أيضا على استكمال نماذج لمذكرات تفاهم عامة بشأن الأفراد المقدمين من الحكومات وبشأن المنظمات غير الحكومية.

٤٥ - ووفقا لتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة والفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/56/733) شرعت الأمانة العامة في تنفيذ عدد من المبادرات الإضافية لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للتوظيف. ويقوم عدد من الفرق الخاصة داخل الإدارة بالتركيز على وضع معايير ومبادئ توجيهية للتعين لتسهيل تفويض سلطات التعيين إلى الميدان وإصلاح أوجه القصور الأخرى التي تم تحديدها في ممارسة التعيين والتي تشمل مشروع غلاكسي ونماذج البعثات والملاحم العامة للوظائف. وستساعد نماذج البعثات في تنقيح سجلات الموظفين الإداريين من المستويين المتوسط والأعلى الذين تم فحص مؤهلاتهم وتدريبهم من قبل والقابلين للنشر الفوري في مرحلتى بدء البعثات والتخطيط اللاحق. ويجري وضع ملامح عامة للوظائف تعكس التخصصات والمهارات المطلوبة لثلاثين وظيفة من الوظائف الفنية الرئيسية في عمليات حفظ السلام. وأحرز أيضا بعض التقدم في العمل المتصل بوضع معايير ومبادئ توجيهية لتعيين الموظفين في الميدان. ويوشك وضع كتيب الكتروني عن الموارد البشرية لإدارة عمليات حفظ السلام على الاكتمال. والقصد من هذا الكتيب أن يكون أداة إدارية تساعد في تعزيز وفهم الكيفية لتطبيق السياسات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في سياق ميداني. ويتوقع أن يساعد الكتيب في تسهيل مهمة تفويض السلطات في مجال إدارة الموارد البشرية إلى الميدان.

٤٦ - وتعمل الإدارة على إنشاء قدرات ميدانية للنشر السريع لتمكينها من نشر موظفين مدنيين مدربين من ذوي الخبرة في فترة قصيرة للشروع في عملية بدء تشغيل البعثات. وتقوم

هذه القدرة التي تُعرف بأفرقة النشر السريع على مجموعة من الوظائف الضرورية لإجراء المسوح التقنية وبدء تشغيل ودعم العملية الميدانية خلال التسعين يوماً الأولى. وسيجري التماس نحو ٣٦٠ متطوعاً للقائمة. وسيتم تقسيم القائمة إلى ثلاثة أفرقة يتكون كل واحد منها من ١٢٠ موظفاً. ويتكون كل واحد من الأفرقة الثلاثة من موظفين يمثلون مجموعة المهارات الضرورية عادة لدعم عملية بدء تشغيل البعثة الميدانية. وجميع الموظفين في القائمة هم متطوعون استقدمتهم الإدارة من المقر الرئيسي أو من البعثات الميدانية. وفترة العمل هي ١٢ شهراً تبدأ من نيسان/أبريل إلى نيسان/أبريل. وسيطلب من المشرفين الموافقة مسبقاً على التحاق هؤلاء الموظفين بالبعثات في خلال مهلة قصيرة، وذلك طيلة وجود أسمائهم على القائمة. وستكون أقصى مدة لنشر أفراد فريق النشر السريع ٩٠ يوماً يعود بعدها الموظفون إلى مراكز عملهم الأصلية. ويقوم مكتب دعم البعثات التابع للإدارة بتنظيم القائمة.

٤٧ - وسوف تنفذ الإدارة أول عملية لدعم البعثات والنشر السريع في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي؛ وتتمثل أهدافها الرئيسية في تجميع العناصر الرئيسية للفريق القابل للنشر السريع لدعم وبدء البعثات من موظفي الإدارة في المقر الرئيسي ومن موظفي البعثات الميدانية وإجراء عملية تخطيط تركز على الدعم. وسيتيح ذلك للأمانة العامة تبسيط وتوثيق أنشطة بدء البعثة والأولويات وتحديد الوقت المناسب للتنفيذ وتعزيز وتنقيح أدلة بدء البعثات والإجراءات والتقنيات الموحدة للتشغيل والتحقق من كفاية المخزونات من المعدات لبدء التشغيل.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك أنشأت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام قدرة للاستجابة السريعة عملاً بالتوصية الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وسيتم إدراج الاستجابة السريعة للأعمال المتعلقة بالألغام في قدرة النشر المدنية وسوف تتألف من عناصر ثابتة واختيارية. ويتألف العنصر الثابت من فريق لتقصي الحقائق (ثلاثة موظفين) وفريق للتنسيق (عشرة موظفين). وسوف يتم تشكيل هاتين القدرتين من قائمة من الخبراء وضعها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لكي تستخدمها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام وسيكون في استطاعتها نشر الأفراد في فترة قصيرة تتراوح بين ٤٨ و ٧٢ ساعة. أما العناصر الاختيارية فتتألف من عمليات المسح والتثقيف بمخاطر الألغام والآليات الميكانيكية وكلاب كشف المتفجرات وأفرقة إزالة الألغام. وستقوم المنظمات غير الحكومية والمنظمات التجارية بتوفير هذه العناصر بموجب اتفاقات احتياطية لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيكفل توفر العناصر الثابتة الحصول على المعلومات الهامة بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام وإيجاد عنصر تنسيقي في البلد المتأثر بالألغام أو تعزيزه في أسرع وقت ممكن عن طريق الأفراد والمعدات الملائمة. ويتيح توفر العناصر

التشغيلية الاختيارية الاحتياطية لعنصر التنسيق نشر القدرات المتعلقة بالألغام لتلبية الأولويات العاجلة أو لتلافي النقص في قدرات البلد المتأثر بالألغام.

#### ٤ - التأهب المادي

٤٩ - منذ توفر التمويل لمخزونات النشر الاستراتيجية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ شرعت إدارة عمليات حفظ السلام في شراء المواد اللازمة لدعم إحدى البعثات المعقدة. وبنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تم الارتباط بالفعل بنسبة ٥١ في المائة (٧٢,٧ مليون دولار) من الأموال المعتمدة من أجل طلبيات محددة وتم تحويل نسبة ٢٠ في المائة (٢٨,٨) مليون دولار) إلى أوامر شراء فعلية. وتصل قيمة المخزونات الحالية إلى ٢٠,٧ مليون دولار وهي تشمل معدات من مجموعات مواد بدء البعثات والاحتياطي الموجود لدى الإدارة والفائض من البعثات.

٥٠ - ويجري حالياً شراء المعدات لمخزونات النشر الاستراتيجية ووصلت أول سفينة بالفعل إلى قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي. وبالرغم من أن عملية وضع المخزونات في القاعدة تستغرق عدة أشهر فبمقدور إدارة عمليات حفظ السلام أن تقدم الدعم المادي لمراكز العمل المتوسطة الحجم وللبعثات الصغيرة لحفظ السلام بحلول ربيع عام ٢٠٠٣.

٥١ - وتعمل الأمانة العامة على وضع آليات الدعم والسياسات والإجراءات الملائمة للإدارة لتوفير إطار عمل فعال لمخزونات النشر الاستراتيجية. وشرعت الإدارة بالفعل في تطوير نظام لإدارة المخزونات (غاليو) ليشمل الأصول المستهلكة وغير المستهلكة. وسيتم تشغيل النظام بشكل كامل بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. كما تم وضع سياسة مفصلة للتناوب ولصيانة المخزونات لجميع السلع من مخزونات النشر الاستراتيجية المعرضة للتلف بسرعة أو التي تحتاج لعمليات تفتيش وصيانة دورية.

#### زاي - التدريب

٥٢ - حثت اللجنة الخاصة الأمانة العامة على اعتماد نهج منسق للتدريب في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مراعية في ذلك الاختلافات في أسس ونهج التدريب بين البلدان المساهمة بقوات (انظر A/56/863، الفقرة ٩٣). واستجابة لذلك قامت إدارة عمليات حفظ السلام بوضع نماذج موحدة عامة للتدريب لتحسين التنسيق مع الدول الأعضاء وشركاء التدريب المعنيين. وتم وضع النماذج بالتعاون مع ممثلين لأكثر من ٧٥ بلدا ومؤسسة دولية.

وستزيد الأمانة العامة من جهودها في عام ٢٠٠٣ لوضع وتوفير مواد موحدة للتدريب على حفظ السلام بزيادة استخدام النهج المشترك لوضع نماذج التدريب.

٥٣ - وسوف تظل ترجمات مواد التدريب في مجال حفظ السلام تمثل أولوية عليا. وستشمل جميع المواد الجديدة التي سيتم وضعها مرحلة الترجمة أثناء عملية الوضع وستتاح في أسرع وقت ممكن عبر صفحة الاستقبال على الشبكة. وتتوفر على الموقع الجديد على الشبكة الذي بدء تشغيله في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ قدرات لتبادل المعلومات ذات الصلة بالتدريب في مجال حفظ السلام مع المراكز الوطنية ومراكز الاتصال والوكالات الإقليمية الأخرى.

٥٤ - كما ستضع الأمانة العامة سياسة عامة بشأن تقديم الدعم في عام ٢٠٠٣ إلى مختلف المراكز الوطنية للتدريب على حفظ السلام، وذلك بغرض تحسين نوعية الدعم المقدم إلى هذه المراكز. وستواصل إدارة عمليات حفظ السلام تقديم الدعم إلى آلية التعاون الإقليمي من أجل تنفيذ أنشطة التدريب في مجال حفظ السلام. وسيركز التدريب بشكل رئيسي على تقديم الدعم في مجال التدريب إلى البلدان الجديدة المساهمة بقوات، وعلى تعزيز القدرات الإقليمية على حفظ السلام.

٥٥ - ولدى شعبة الشرطة المدنية ضابطان يهتمان خصيصاً بمسائل تدريب الشرطة. وهذان الضابطان، نظراً للهيكلية الحالية، ملحقان فنياً بقسم التدريب والتقييم التابع لشعبة الشرطة المدنية. وفي إطار حساب الدعم (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، تضمنت ميزانية قسم التدريب والتقييم، لأول مرة، بنداً يتعلق بتدريب الشرطة. وسيساعد هذا الأمر على المضي في تطوير قدرات الشعبة على التدريب، وقدرتها على مساعدة الدول الأعضاء على استحداث برامج لتدريب الشرطة. وسيجري في المستقبل القريب التركيز بشكل رئيسي على تحقيق التكامل بين الجهود التي يبذلها الشركاء في التدريب الدوليون والثنائيون والمتعددو الاختصاصات الذين لشعبة الشرطة المدنية علاقات عمل متينة معهم. وإضافة إلى ذلك، ستنتهي هذه الشعبة من تنقيح مواد تدريب الشرطة المتوافرة حالياً وتحديثها.

٥٦ - وبفعل الموافقة على تخصيص موارد لتحقيق هذا الغرض في عام ٢٠٠٢، بدأت الإدارة تضع استراتيجيات وخططاً وبرامج شاملة لكي تُعزز وتطور على نحو متواصل مهارات وكفاءات الموظفين المدنيين في مجال حفظ السلام. وحققت هذه الاستراتيجيات النتائج التالية: تعميم سياسة عامة لتدريب المدنيين (تموز/يوليه ٢٠٠٢)؛ وتعيين جهات في المقر والميدان تتولى مسؤولية تنسيق عمليات التدريب (أيار/مايو - تموز/يوليه ٢٠٠٢)؛ وتنفيذ طائفة واسعة من برامج التدريب تشمل سلسلة أنشطة حفظ السلام برمتها. ويتراوح

نطاق هذه البرامج بين حلقات دراسية في مجال القيادة/الإدارة مخصصة لممثلي الأمين العام الخاصين ورؤساء البعثات وكبار الموظفين الإداريين ولغيرهم من كبار المديرين في مجال حفظ السلام، وبين دورات ترمي إلى تطوير المهارات التقنية والفنية (برامج مخصصة لتطوير المهارات في مجال التخطيط والشراء وشؤون الموظفين والشؤون المالية، على سبيل المثال). كما ساعدت الإدارة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في تنظيم حلقات تدريبية عن "النساء والأطفال في الصراع المسلح"، عُقدت في أسمره وأديس أبابا (حزيران/يونيه ٢٠٠٢). واكتمل مؤخرا إعداد قرص حاسوبي مدمج بعنوان "السيطرة على الإجهاد" وذلك للتدريب بطريقة تفاعلية، وأرسل هذا القرص إلى البعثات كنموذج تجريبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ دليل ورسالة إخبارية للتدريب.

٥٧ - وعُزز التدريب في البعثات عن طريق إنشاء خلايا تدريب داخلها. وشملت هذه البعثات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور ليشتي وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وفي عام ٢٠٠٣، ستستفيد إدارة عمليات حفظ السلام من تجربة خلية التدريب هذه في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وستطبق في سائر البعثات مفهوم دمج أنشطة التدريب التي تنفذ في جميع عناصر البعثات.

٥٨ - واستحدثت الإدارة برنامجا شاملا لمراعاة الفوارق بين الجنسين داخل البعثات في مجموعة برامج التدريب التي تستخدم في جميع البعثات الميدانية لتدريب سائر أفراد حفظ السلام وجربته ميدانيا. وأدرجت مجموعة البرامج هذه في النماذج العامة الموحدة للتدريب، وستجرب ميدانيا وستقيم في الدورات التي سيعقدتها قسم التدريب والتقييم خلال عام ٢٠٠٣.

٥٩ - وكجزء من مبادرات التدريب التي اتخذتها الإدارة، قدمت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام مجموعة من برامج التدريب على كيفية حماية النفس من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وأدرجت هذه البرامج في ٣٩ نموذجا من النماذج العامة الموحدة للتدريب. وأعدت هذه المجموعة خصيصا لأفراد حفظ السلام وهي تُستخدم لتدريب موظفي الأمم المتحدة المدنيين وموظفي المنظمات غير الحكومية الموفدين إلى بلد تنتشر فيه الألغام على كيفية حماية أنفسهم.

## حاء - مسائل الانضباط

٦٠ - تؤدي الغالبية العظمى من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية والموظفين المدنيين العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما عليها من مهام بصورة تستحق الإعجاب وتبث في المنظمة والبلدان التي يمثلونها شعورا بالاعتزاز. غير أنه تحصل للأسف حالات من سوء التصرف، وهي غير مقبولة. فإن سوء التصرف هذا، إضافة إلى ما يلحقه من أذية بالأشخاص الذين يكونون قد وقعوا بالفعل ضحية للحرب، يضر بصورة منظمة الأمم المتحدة ومصداقيتها وحياديتها ونزاهتها. ويؤدي سوء التصرف إلى إضعاف العلاقات الجيدة التي يتعين على عمليات حفظ السلام إقامتها مع السكان المحليين، وإلى تقويض إنجازات البعثة. كما يمكن أن يؤدي عن غير وجه حق إلى تلطيح صورة البلدان المساهمة بقوات أو أفراد شرطة.

٦١ - وكثفت الإدارة جهودها للحوول دون حصول أعمال تتعلق بإساءة استخدام السلطة والاستغلال الجنسي. وتُتبع سياسة استباقية في هذا الشأن قوامها تحسين تدريب الموظفين ودرجة تأهيلهم. واستُحدثت مواد تدريبية تتعلق بالسلوك والتصرف و"المرأة وعمليات حفظ السلام"، وهي أُعدت خصيصا لزيادة وعي الفرد بمسؤولياته كعامل في الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، بخاصة في حماية السكان الضعفاء، وللتقيد بالقوانين المحلية واحترام العادات والتقاليد المحلية. وزُودت الدول الأعضاء بهذه المواد لكي تصبح جزءا من التدريب الذي يجري قبل نشر العاملين في البعثة. كما أن الأمانة العامة تعمل على تحسين آليتي الرصد والرقابة. فقامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، على سبيل المثال، بتشكيل لجان رصد بالتعاون مع المجتمعات المحلية.

٦٢ - ووضعت لأفراد حفظ السلام مدونات سلوك تم نشرها في عدد من الوثائق. ويرد فيها جميعا وبشكل واضح مستوى السلوك المتوقع من أفراد حفظ السلام. وأحث الدول الأعضاء على كفالة تقييد الموظفين الذين تقدمهم للخدمة في الأمم المتحدة بمدونة السلوك، عن طريق تحسين تدابير الوقاية والتشدد في إنفاذ القواعد السارية. وحينما تنتهك مدونة السلوك، لا بد من إنزال عقوبات تأديبية أو قانونية وإخطار الأمم المتحدة بما أُتخذ من إجراءات في هذا الشأن، بحيث يتم إطلاع الضحايا والسكان المضيفين على النحو المناسب. وأي شخص ثبت عليه مسؤولية ارتكاب مثل هذه الأعمال ينبغي أن يصبح غير مؤهل للخدمة في المستقبل في الأمم المتحدة. وتتطلع الأمانة العامة للعمل مع الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٣ للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن التحديات الماثلة في هذا المجال ولتحديد السبل

الكفيلة بخفض سوء التصرف من جانب أفراد حفظ السلام إلى الحد الأدنى. إذ أن هذا الأمر من مصلحة جميع الجهات المعنية.

٦٣ - وتتابع إدارة عمليات حفظ السلام بشكل دقيق المناقشات التي تجريها فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعنية بتوفير الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في حالات الأزمات الإنسانية، وتترقب إصدار نشرة الأمين العام المتعلقة بهذه المسألة. وترحب الإدارة بالمقترح الذي تقدمت به فرقة العمل الداعي إلى تبادل مواد التدريب ذات الصلة، وستشارك في هذه العملية مع الوكالات المعنية. والإدارة تدرك بشدة أنه يجب أن تطبق معايير سلوك واحدة على جميع الموظفين العاملين في بعثات حفظ السلام، سواء كانوا من العسكريين أو الشرطة المدنية أو المدنيين، حتى لو اختلفت الإجراءات التأديبية باختلاف فئات الموظفين. فمع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، ستراجع جميع المعايير والإجراءات ذات الصلة والمناسبة المتعلقة بمدونات السلوك والتصرف التي تطبق في أقسام أخرى من منظومة الأمم المتحدة، وسيجري تبادلها مع البلدان المساهمة بقوات في إطار الحوار الجاري مع الدول الأعضاء.

٦٤ - كما تسعى إدارة عمليات حفظ السلام إلى تعزيز آليات تأديب موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال إزالة الألغام. وكرد فعل من دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام على مسألة قيام موظفين في الأمم المتحدة في غرب أفريقيا باستغلال المستفيدين من المساعدات جنسيا، أدرجت مسألة الاستغلال الجنسي في قائمة المسائل التي عولجت في اجتماع عقده اللجنة التوجيهية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، التي تضم سائر وكالات الأمم المتحدة المعنية بإزالة الألغام، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان. واتفق أعضاء اللجنة الدائمة على مراجعة مدونة السلوك التي وضعتها اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات لتحديد ما إذا كان يمكن اعتمادها كمدونة سلوك تطبق بشكل عام على الأفراد العاملين في برامج إزالة الألغام.

## طاء - الإعلام

٦٥ - إن طلب اللجنة من إدارة عمليات حفظ السلام رفع مستوى التنسيق مع إدارة شؤون الإعلام لتحسين القدرة على إرسال توجيهات إعلامية متسقة إلى عمليات حفظ السلام جاء في الوقت المناسب. ووضعت إدارة عمليات حفظ السلام استراتيجية شاملة للاتصالات. واستشيرت إدارة شؤون الإعلام أثناء وضع هذه الاستراتيجية وهي تؤيدها. ويشكل التنسيق الدقيق مع قسم السلام والأمن في إدارة شؤون الإعلام عنصرا رئيسيا من

عناصر استراتيجية إدارة عمليات حفظ السلام، التي يتعذر تنفيذها بفعالية ما لم تتعاون الإدارتان. وبدورها، طلبت إدارة شؤون الإعلام من إدارة عمليات حفظ السلام المشاركة في ما تجريه هي من مناقشات حول الاتصالات الاستراتيجية.

٦٦ - كما تتعاون الإدارتان تعاوناً وثيقاً على استحداث معايير عمل موحدة تغطي جميع مراحل الإعلام في عملية ما من عمليات حفظ السلام، بدءاً من التخطيط الأولي وانتهاءً بتصنيفيتها. وفور إقرار هذه الإجراءات، ستعمم على جميع البعثات الميدانية والمكاتب المختصة في المقر. واتفقت الإدارتان على تقاسم مسؤوليات الإعلام في عمليات حفظ السلام؛ ومن بين ما تشتمل عليه هذه المسؤوليات اختيار موظفي الإعلام من الفئة الفنية لتولي وظائف في الميدان. والمجالات ذات المسؤوليات المنفردة والتعاونية محددة بشكل واضح وسيساعد هذا الأمر على تواصل التعاون الوثيق بين هاتين الإدارتين.

٦٧ - كما أن العمل الذي تضطلع به إدارة عمليات حفظ السلام يركز تركيزاً ذا شأن على الإعلام دعماً لبرامج إزالة الألغام. وأنتج قسم الأعمال المتعلقة بالألغام قرصاً حاسوبياً مدججاً عن جهود الأمم المتحدة والجهود الأخرى الرامية إلى تخليص العالم من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وأعلن عنه وعن مواد إعلامية أخرى في الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وإضافة إلى ذلك، ما زال العمل جارياً على تطوير الشبكة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام (E-MINE على الموقع [www.mineaction.org](http://www.mineaction.org)) لتكون بمثابة بوابة معلومات قائمة على الشبكة ومخصصة لدعم تخطيط وتنسيق الجهود العالمية الرامية إلى إزالة الألغام. وتقديراً لما تتميز به من إبداع وابتكار، حصلت في شهر كانون الأول/ديسمبر على جائزة "الأمم المتحدة في القرن ٢١".

## رابعاً - السلامة والأمن

٦٨ - طلبت اللجنة الخاصة في الفقرة ١١٨ من تقريرها المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ (A/56/863) من الأمانة العامة تقديم تقرير مرحلي إلى اللجنة في دورتها القادمة بشأن كيفية استخدامها للقدرة المعززة لمكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة لتوطيد سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها استجابة للتوصيات المدرجة في تقرير الأمين العام (A/55/977). وفيما يتعلق بدعم عمليات حفظ السلام، ما زالت عملية تعزيز قدرة مكتب منسق شؤون الأمن معلقة بانتظار الانتهاء من تعيين موظفين في الوظائف الأربع الإضافية التي أقرت في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في إطار حساب الدعم الخاص بعمليات

حفظ السلام. وعليه، فإن التقييم الذي طُلب بشأن استخدام القدرة الإضافية في المكتب المذكور سيُرفع إلى اللجنة في وقت لاحق.

٦٩ - وفي غضون ذلك، ما برح ضابطا الأمن الفنيان اللذان يُموّل وظيفتهما حساب الدعم يقدمان مساعدات تقنية وعملية ممتازة إلى عمليات حفظ السلام. وفي عام ٢٠٠٢، قاما، لأغراض تقييم حالة الأمن أو التدريب، بزيارة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. وتم خطو خطوة هامة تمثلت في عقد حلقة عمل في تموز/يوليه ٢٠٠٢ خصصت لكبار ضباط الأمن العاملين في عمليات حفظ السلام لمقارنة وتوحيد إجراءات العمل التي تتبعها أقسام أمن المدنيين في البعثات. وفي حلقة العمل هذه التي امتدت أسبوعاً، والتي نظمها مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة بمشاركة إدارة عمليات حفظ السلام وقسم السلامة والأمن التابع لإدارة الشؤون الإدارية، أُعدت مسودة لدليل سيوضع في صيغته النهائية وينشر عما قريب. ويعتزم مكتب منسق شؤون الأمن أن ينظم في عام ٢٠٠٤ حلقات متابعة للتدريب مخصصة لكبار ضباط الأمن من أجل الإلمام بفحوى الدليل.

٧٠ - وما زالت المشاورات جارية بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة لتحديد المسؤوليات بشكل واضح بين وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ومنسقي شؤون الأمن في الأمم المتحدة، إلى جانب وضع وتنفيذ ترتيبات عمل تكون أكثر فعالية، تشمل التسلسل القيادي، وعمليات التشاور، وإجراءات إسناد المهام. وللإدارة مصلحة قوية في الانضمام إلى إطار المساءلة في المجال الأمني الذي أنشئ وأقر ليطبق في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها. وسيتم تيسير ذلك عن طريق تحديد المسؤوليات بشكل واضح. وستختتم هذه العملية بإجراء تقييم بحلول منتصف عام ٢٠٠٣، تمثياً مع قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٥ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وسيغطي هذا التقييم التعزيز العام لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة كما سيعالج العلاقة القائمة بين مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام.

٧١ - وثمة مجال آخر أحرز فيه تقدم وهو يتعلق بوضع معايير دنيا خاصة بالمعدات لأغراض أمنية وكان غرض إدارة عمليات حفظ السلام هو تكييف المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا التي وضعها مكتب منسق شؤون الأمن للكيانات التنفيذية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وذلك

حسبما أبلغت الإدارة اللجنة الخاصة من قبل. وقد استعرضت إدارة عمليات حفظ السلام استخدام المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا في بيئة حفظ السلام مع كبار ضباط الأمن في الميدان. وفي حين أن هناك بعض التعديلات ما زالت مطلوبة قبل أن يصبح في الإمكان تطبيق هذه المعايير في جميع بعثات حفظ السلام، فقد جاءت الاستجابة من الميدان إيجابية بصورة مطلقة. والواقع أن بعض البعثات مثل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد حققت بالفعل الامتثال للمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا. وستعتمد إدارة عمليات حفظ السلام سياسة واضحة لكل البعثات في هذا الصدد، عندما توضع نقاط إرشادية مناسبة لحفظ السلام ويجري تقييم كل ما تنطوي عليه من آثار تقنية.

٧٢ - ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٢، أصبح رئيس مركز الولايات بالإدارة، الذي يقوم بالفعل بدور هام في إدارة الأزمات ورصد الاتجاهات الأمنية في جميع البعثات، يضطلع بمهام إضافية من خلال العمل كمنسق غير رسمي لإدارة مسائل الأمن ذات الطابع السياسي والإجرائي. وهو ترتيب مؤقت يرمي إلى كفالة الاتصال مع منسق شؤون الأمن بالأمم المتحدة وضمان الاهتمام المستمر بإدارة الأمن. إلا أنه نظرا للدور المحوري الذي يضطلع به مركز العمليات والمسؤوليات الهامة الملقاة على عاتق رئيسه، فإن إطالة فترة القيام بدورين لا تعتبر طريقة مقبولة في سير العمل، ولذلك تأمل إدارة عمليات حفظ السلام، حسبما أيدتها في ذلك اللجنة الخاصة في تقريرها المؤرخ آذار/مارس ٢٠٠٢، أن تعيد تقديم طلبها المتعلق بتعيين منسق متفرغ للأمن كجزء من طلب اعتماد مقبل من حساب الدعم.

٧٣ - وفيما يتعلق بإدراج الأحكام ذات الصلة من اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في اتفاق مركز القوات واتفاق مركز البعثة، فإن الأمانة العامة تود أن تؤكد أن هذا قد تم مؤخرا بالنسبة لاتفاق مركز القوات الذي أبرم بين الأمم المتحدة وحكومة تيمور ليشتي فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور ليشتي كما يتبدى في الفقرات ٥٠ إلى ٥٣ من الاتفاق. وعلاوة على ذلك فإن مكتب الشؤون القانونية يواصل استعراض هذا الأمر لأغراض اتفاقات من هذا القبيل في المستقبل، وأنشأ فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات متابعة لقرار الجمعية العامة ٢٨/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

٧٤ - وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام أيضا جهودها في سبيل تعزيز برامج الأمن الداخلي للبعثات في مجالات من قبيل العمليات الجوية، والنقل على الطرق، واستخدام المعدات، والمخاطر المهنية. وفي عام ٢٠٠٢، أنشأت الإدارة مجلسا معنيا بالسلامة في المقر

لزيادة الوعي بمقتضيات السلامة وتعزيز تدابير السلامة في المقر وفي البعثات الميدانية. وهذا المجلس هو بمثابة هيئة استشارية لدى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وهو يقدم توصيات لاتخاذ إجراءات. وفي هذا السياق وضعت الإدارة، على سبيل المثال، إجراءات تشغيل موحدة من أجل سلامة المركبات وبرامج لتدريب المدربين. وفي أعقاب تنظيم يوم لوقف التأهب من أجل السلامة في بعثات حفظ السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تخطيط الإدارة لتنظيم يوم آخر لوقف التأهب من أجل السلامة في ربيع عام ٢٠٠٣، باستخدام المواد المنتجة حديثاً.

٧٥ - وفي بداية عام ٢٠٠٢، وضع برنامج لضمان نوعية الطيران بهدف تقييم الكفاءة المستمرة لعمليات النقل الجوي التي تقوم بها الإدارة على نطاق وتواتر مناسبين لتلك العمليات، وفقاً لمعايير الطيران الدولي، ولرصد وتقييم التقنيات التشغيلية والأنشطة المضطلع بها لتلبية متطلبات النوعية. ويتضمن ذلك تقييم الوثائق والإجراءات المتعلقة بالطائرة قبل التسجيل، كجزء من عملية الامتلاك والشراء، ورصد عمليات الطيران التي تقوم بها الإدارة. ويجري استكمال ومراجعة تقارير الأداء الأولية والفصلية والمتصلة بنهاية العقود خطابات التوريد، ويجري الاضطلاع بانتظام بتقييم المخاطر التي تتعرض لها عمليات الطيران التي تقوم بها البعثات. وقد وضعت شعبة الدعم اللوجستي، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، معايير مشتركة للتشغيل المشترك لعمليات الطيران والسلامة بهدف تيسير تشارك الإدارة وبرنامج الأغذية العالمي في موارد الأمم المتحدة، ومن ثم تعزيز الفعالية التشغيلية وكفاءة استخدام الموارد.

٧٦ - واستجابة لمشاغل الدول الأعضاء المحددة بشأن معايير السلامة ونوعية الطائرات المستأجرة، اضطلعت الإدارة أيضاً باستعراض لمواصفاتها القصيرة الأجل المتعلقة بالطائرات. وقدمت اقتراحات معدلة بشأن مسائل من قبيل عدد مرات التوقف لأسباب فنية، ونزول الركاب أثناء التوقف لأسباب فنية. ومن المتوقع تنفيذ هذه الاقتراحات في بداية عام ٢٠٠٣.

٧٧ - وفي مجال مراقبة الحركة، أدمجت النوعية والسلامة باعتبارهما عاملين جوهريين أثناء عمليات التقييم الفني والتشغيلي الذي يسبق منح العقود. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بانتظام استكمال التقارير المتعلقة بتقييم الناقلات واستكمال تقارير الحركة في البعثات الميدانية وترسل إلى وحدة مراقبة التحركات في شعبة الدعم اللوجستي في نيويورك. وتتخذ إجراءات متابعة على نحو فعال ضد المشغلين الجويين وملاك السفن عند الاقتضاء.

## خامسا - الأعمال المتعلقة بالألغام

٧٨ - في عام ٢٠٠٢، نفذت منظومة الأمم المتحدة بنجاح معظم الأهداف التي تقررت أثناء السنة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وتتضمن تلك الأهداف بصفة خاصة، وضع إطار عمل تنفيذي من أجل الاستجابة السريعة في مجال دعم عمليات النشر الطارئ لموجودات الأعمال المتعلقة بالألغام في سياق عمليات حفظ السلام والبرامج الإنسانية. وقد حظي تنفيذ الاستراتيجية بتقدير الجمعية العامة في قرارها ١٥٩/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي نفس القرار كررت الجمعية العامة التأكيد على الدور الخاص الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

## سادسا - التعاون الإقليمي، بما في ذلك تعزيز القدرات الإقليمية على حفظ السلام، وخاصة في أفريقيا

٧٩ - شجعت اللجنة الخاصة في تقريرها الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٢، الأمين العام على القيام بخطوات ملموسة نحو تحقيق التعاون العملي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي أفريقيا تشكل المبادرات الجديدة والجارية مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جانبا لا ينفصل عن عمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، عملت بعثة منظمة الأمم المتحدة هناك جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي في إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة لرصد وقف إطلاق النار والاضطلاع بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالمثل عمل الممثل الخاص للمبعوث الخاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الوسيط الذي عينه الاتحاد الأفريقي للاشتراك في حوار الأطراف الكونغولية، من أجل التعجيل بالتوصل إلى اتفاق وترتيبات بشأن المرحلة الانتقالية. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا العمل عن كثب مع بعثة الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي وكذلك مع ممثل الاتحاد الأفريقي في لجنة التنسيق العسكرية التي يرأسها قائد قوات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ويواصل وفد المراقبين التابع للاتحاد الأفريقي في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تقديم الدعم القيم لتلك البعثة.

٨٠ - وظل التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يؤدي أيضا دورا هاما في توطيد الاستقرار في سيراليون. وقدمت الأمم المتحدة الدعم المالي واللوجستي

لمراقبي الانتخابات التابعين للجماعة الاقتصادية، وبطلب من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، قدمت بلدان الجماعة الاقتصادية برامج تدريب مهني للمقاتلين السابقين. وبالتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية تقوم إدارة عمليات حفظ السلام أيضا بدعم مبادرات الجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار، ودعم مبادرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في السودان، وجهود المبادرة الإقليمية في بوروندي.

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، ستنظم إدارة عمليات حفظ السلام مؤتمرا عنوانه "شركاء في حفظ السلام: مسائل الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات"، ومن المقرر أن يعقد في آذار/مارس ٢٠٠٣ في فري تاون وينصب تركيز هذا المؤتمر على العلاقة اللوجستية بين إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات، وعلى وجه التحديد، التوصل إلى سبل لتحسين الاستعداد العملي لوحدات القوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفي بعثات حفظ السلام المقبلة. وسيتيح المؤتمر للممارسين فرصة نادرة للتأمل في التقدم المحرز حتى الآن، واستخلاص الدروس الهامة المستفادة، وإجراء حوار صريح بشأن التحسينات الإضافية المطلوبة لتمكين القوات من تنفيذ الولاية التي ينيطها مجلس الأمن تنفيذًا فعالًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يشكل فرصة متميزة لتقييم العلاقة الآخذة في النمو بين البلدان المساهمة بقوات، والشركاء الاستراتيجيين، وإدارة عمليات حفظ السلام في دعم عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

٨٢ - وسيحضر المؤتمر ٣٥ مشاركًا بارزا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، علاوة على موظفين من إدارة عمليات حفظ السلام. وسيناقش مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات، وعمليات ما قبل نشر القوات، ومجالات عمل المعدات المملوكة للوحدات، والاكتفاء الذاتي، ولا سيما: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والنقل ومعدات الطاقة، والصيانة وإعادة الإمداد ودعم القوات (الإقامة، والرفاه، والأغذية والمعدات الشخصية). والهدف من المؤتمر هو تعزيز قدرة البلدان الأفريقية المساهمة بقوات على نشر وإعادة وحداتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيكون في مقدور المؤتمر استعراض الدروس المستخلصة من سيراليون، لتعزيز العلاقة بين إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان الأفريقية الرئيسية المساهمة بقوات، والبناء على تجربة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتحديد مجالات معينة لتحسين عمل هذه الأخيرة وغيرها من بعثات حفظ السلام، ووضع خطة عمل مشتركة لمعالجة مجالات التحسين هذه. وستحدد خطة العمل هذه مسؤوليات وتطلعات الإدارة والبعثة، والبلدان المساهمة بقوات والشركاء الاستراتيجيين.

٨٣ - وختاماً؛ تجدر ملاحظة أن فرقة عمل مشتركة بين الإدارات تابعة للأمم المتحدة قد أنشئت للاستجابة للطلب المقدم من الاتحاد الأفريقي للحصول على مساعدة قصد تطوير وتفعيل قدرته على حفظ الأمن والسلم. ولهذا الغرض، أوفدت إدارة عمليات حفظ السلام وغيرها من الإدارات ذات الصلة خبراء ميدانيين لمقر الاتحاد الأفريقي لتقديم المشورة الفنية.

٨٤ - أما في أوروبا، فما زالت العناصر الأربعة التي تشكل هيكل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو توفر نموذجاً غير مسبوق للتنسيق مع المنظمات الإقليمية، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حسبما ذكر في التقرير السابق المقدم من الأمين العام إلى اللجنة الخاصة. وفي هذا العام، نظم العنصر الذي تقوده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنجاح الانتخابات البلدية في كوسوفو بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، بينما شرع العنصر الذي يقوده الاتحاد الأوروبي في برنامج للخصخصة. ونظراً لانتهاؤ ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، خططت البعثة ونفذت نقلاً سلساً للمسؤوليات على امتداد ستة أشهر إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وبغية تيسير التعجيل بتسليم المهام، تم في أيار/مايو ٢٠٠٢ تعيين آخر مفوض لفرقة عمل الشرطة الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بناء على تفاهم يفيد بأنه سيقى في منصبه كمفوض لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وواصلت كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك التعاون بنجاح، على التوالي، مع الوجود الأمني الدولي (قوة كوسوفو) وقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات اللتين أذن بهما مجلس الأمن. وفي آسيا، سرعان ما بنت تيمور ليشتي الحديثة الاستقلال على العلاقة التي أقامتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأصبحت مراقبا في المنظمة الإقليمية.

## سابعاً - المسائل المالية ومسائل الميزانية

٨٥ - تم الأخذ بمشاريع سريعة الأثر بناء على توصية الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، وفي إطارها تتاح نسبة مئوية ضئيلة من ميزانية السنة الأولى للبعثة لممثل الأمين العام لتمويل مشاريع، بناء على مشورة منسق الفريق القطري المقيم التابع للأمم المتحدة. غير أن استخدام المشاريع السريعة الأثر بعد السنة الأولى من عمل البعثة يمكن أن يؤدي ثماراً هامة، وخاصة عندما تحدث تغيرات أساسية في ولاية البعثة، مثلما حدث من توسيع ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو تعزيز عنصر الشرطة المدنية في بعثة

الأمم المتحدة في سيراليون. وقد تصبح المشاريع السريعة الأثر لا غنى عنها في التدخلات الصغيرة النطاق ذات الهدف المحدد لدعم ولاية البعثة على نحو مباشر، ومن ثم تيسر تنفيذ تلك الولاية بسلاسة. وما دام يجري تنسيق هذه المشاريع على نحو وثيق مع جهود المساعدة الإنمائية والإنسانية في منطقة البعثة، فإنها تقدم فوائد ذات شأن للمجتمعات المحلية وهي تحظى بالترحيب.

٨٦ - وإدخال مفهوم الميزنة على أساس النتائج، الذي أصبح ساريا ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أسهم بشكل إيجابي في نجاح تحسين عملية رسم الأهداف داخل إدارة عمليات حفظ السلام. وتتضمن وثائق الميزانية الآن أهدافا محددة وإنجازات متوقعة للفترة، يجري استعراضها في المقرر. وأثناء إعداد ميزانيات البعثات للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أصدر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام توجيهها للممثلين الخاصين للأمين العام ورؤساء البعثات لوضع اقتراحاتهم للتخطيط الاستراتيجي. ويتعاون كبار مديري البعثات مع الإدارة في إعداد ميزانيات البعثات للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ويجري الآن إعداد تقارير الأداء للإبلاغ تحديدا عن نتائج الأهداف التي رسمت أثناء الفترة المعنية. وتقتضي نماذج تقرير الأداء والميزانية من جميع المجالات التي يشرف عليها كبار موظفي إدارة عمليات حفظ السلام توفير إسهام لطلبات الموارد والتعليق على النتائج التي تحققت. وقد أدت هذه العملية إلى تحسين عملية إعداد الميزانية وتحسين نواتج الميزانية وإلى إيجاد تنسيق أفضل للجهد بأكمله.

٨٧ - ونظرا للأولوية العالية التي تعلقها البلدان المساهمة بقوات على فعالية تجهيز مطالبات المعدات المملوكة للوحدات وتصفية المطالبات المتأخرة، فقد أعطت إدارة عمليات حفظ السلام أولوية خاصة لهذا المجال في السنة الماضية. وجدير بالملاحظة أن تقدما ملموسا للغاية قد تحقق. وقد صفت الإدارة المطالبات المتأخرة، وعجلت بتجهيز المطالبات، وأجهزة مطالبات لجميع البعثات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك انتهت من التفاوض والتوقيع على ٢٣٦ من بين ٢٧٦ مذكرة تفاهم.

٨٨ - وفيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالسداد في الوقت المحدد، يجري الآن استعراض يستهدف تحديد وسائل لتبسيط العملية برمتها. والمشاورات جارية بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية، بهدف استعراض الأثر الناجم على التدفق النقدي والآثار المحتملة لأي مراجعة للممارسات الراهنة؛ وسيجري إطلاع اللجنة الخاصة على التقرير الذي يتناول النتائج.

٨٩ - وفيما يتعلق بالشراء، تقوم الإدارة بالشراء من الأسواق المحلية والإقليمية حيث أنهما أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، وهي تشجع البائعين المحليين والإقليميين على تسجيل

أسمائهم في قوائمها. وفي ضوء مواقع بعثات حفظ السلام ذاتها، فإن كثيرا من أولئك الباعة سيكونون من البلدان النامية. وبالمثل، فإن شعبة المشتريات لدى سعيها لشراء متطلبات البعثات تستخدم آليات تشجع طائفة كبيرة من البائعين على التقدم للبيع.

## ثامنا - ملاحظات

٩٠ - إن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام الذي يبين إلى حد كبير على توصيات اللجنة الخاصة، يوفر قوة دفع لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام بشكل ملموس. ويسعدني الإفادة بأن تنفيذ توصيات الفريق، على نحو ما أقرتها و/أو عدلتها الدول الأعضاء، ماض في طريقه إلى حد كبير. وقد استكملت المرحلة الأولية من النقاش المتعلقة بالتوظيف والهيكل على مستوى المقر، كذلك اختتم الحوار المكثف المتعلق بقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي، الذي وصل الآن إلى مرحلة التنفيذ. ولهذا يقترح هذا التقرير أن ينتقل تركيز المناقشة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء الآن إلى جوانب توصيات الفريق واللجنة الخاصة الأكثر صلة بالميدان في المجالين المفاهيمي والعملي على السواء.

٩١ - وينبغي أن أشدد على أن تنفيذ التوصيات المتبقية للفريق هو إلى حد كبير مسؤولية مشتركة. وقد عملت الأمانة العامة وستواصل العمل من أجل التنفيذ الكامل بأسرع ما يمكن، بالتشاور مع الدول الأعضاء في كل مرحلة من مراحل العملية. وحالما تحقق المبادرة الجارية الآن نتائجها فإن الأمانة العامة ستكون قد عززت قدرتها إلى حد كبير على نشر عمليات حفظ السلام التقليدية بسرعة وفعالية. وستؤدي هذه المبادرات أيضا إلى تيسير نشر العمليات الأكثر تعقيدا. وسيقتضي ذلك، اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة، في ضوء ما لهذه العمليات من أبعاد إنسانية وإثنية واجتماعية واقتصادية وقائمة على الحقوق، والحاجة لتشجيع الحلول المستدامة من خلال التركيز على بناء القدرة المحلية.

٩٢ - وفي نفس الوقت فإن هناك الكثير مما يتعين على الدول الأعضاء أن تقوم به بنفسها. وآمل صادقا أن تكشف الدول الأعضاء اهتمامها بهذه المسائل واستجابتها لها، وخاصة في مجال النشر السريع.